ضرورية ومتناسبة

13 مبدأ دليلاً حول تطبيق حقوق الإنسان على مراقبة الاتصالات

ما الحاجة لهذه المبادئ؟

- القانون الدولي لحقوق الإنسان يحمي الخصوصية وحرية التعبير وسيادة القانون.
- ولكن مع تطوير الحكومات لطرق أكثر تقدماً لمراقبة اتصالاتنا على نطاق واسع، فإن تطبيق القانون الحالي يحتاج إلى تحديث ليتماشى مع آخر التطورات.
- تحدد المبادئ كيف يمكن القيام بالمراقبة بشكل يتوافق مع حقوق الإنسان ويمكن أن استخدامها كنموذج للإصلاحات في جميع أنحاء العالم.

من قام بالتوقيع على المبادئ؟

- أكثر من 330 من المنظمات التي تدعم حقوق الإنسان والوصول إلى المعرفة والبيئة وحقوق المرأة وحرية التعبير وحرية الصحافة من مختلف أنحاء العالم
- خبراء وأكاديميون وباحثون في مجال الأمن وأحزاب سياسية ومسؤولون منتخبون من أكثر من 17 دولة
- الآلاف من المواطنين من جميع أنحاء العالم

كيف ستُستخدم هذه المبادئ الآن؟

- كنموذج لإصلاح قانون وسياسات المراقبة حول العالم. إننا نحث صناع القرار والمسؤولين المنتخبين والشركات والمنظمات غير الحكومية والناشطين على استخدامها لتحقيق التغيير المطلوب.
- لجعل الحكومة في موضع المساءلة، والدفع نحو الشفافية والإشراف الفعال، ووضع الإجراءات الوقائية والحد من المراقبة دون رادع.
- لتوفير معايير لقياس ما إذا كانت ممارسات المراقبة الحكومية تتماشى مع قانون حقوق الإنسان.

ملخص المبادئ الـ 13 الضرورية والمتناسبة

المشروعية: يجب وصف وتوضيح القيود على حق الخصوصية في القانون بشكل دقيق لا لبس فيه، ويجب مراجعتها بشكل دوري للتأكد من أن ضمانات الخصوصية تواكب التطورات التكنولوجية السريعة.

الهدف المشروع: يجب أن يسمُح بمراقبة الاتصالات فقط للسعي لتحقيق أهم أهداف الحكومة.

الضرورة: الحكومة ملزمة بإثبات ضرورة نشاطات مراقبة الاتصالات لتحقيق هدف مشروع.

وقّع الآن وقع على المبادئ:
https://ar.necessaryandproportionate.org/take-action/EFF

الكفاية: يجب أن تكون آليات مراقبة الاتصالات فعالة في تحقيق أهدافها المشروعة.

التناسب: ينبغي النظر لمراقبة الاتصالات على أنها نشاط طفلي بشكل كبير يتدخل في حقوق الخصوصية وحرية الرأي والتعبير، ويهدد أسس المجتمع الديمقراطي. وإن مراقبة الاتصالات بشكل متناسب مع الحاجة لتطبيق أهداف مشروعة تحتاج لإذن مسبق من سلطة قضائية كفؤة.

السلطة القضائية الكفؤة: القرارات المتعلقة بمراقبة الاتصالات يجب أن تتخذها سلطة قضائية كفؤة حيادية ومستقلة.

الإجراءات القانونية الواجبة: تتطلب الإجراءات القانونية الواجبة أن يُكم أي تدخل في حقوق الإنسان عبر إجراءات قانونية متوفرة علنًا وتطبق باستمرار واتساق في محاكمة علنية وعادلة.

إبلاغ المستخدم: يجب إعلام الأفراد بأي قرار يسمح بمراقبة اتصالاتهم. ويجب إعطاء الفرصة للأفراد للطعن بقرار المراقبة قبل أن تحصل إلا في الحالات التي تقرر فيها سلطة قضائية كفؤة أن الإبلاغ سيضر بالتحقيق.

الشفافية: الحكومة ملزمة بتوفير معلومات كافية بشكل علني بحيث يمكن للعامة فهم مدى وطبيعة أنشطة المراقبة التي تجريها. علاً، يجب ألا تمنع الحكومة مزودي الخدمة من نشر تفاصيل حول مدى وطبيعة أنشطة المراقبة التي يجرونها والتي ترتبط بتعاملاتهم مع الحكومة.

الإشراف العام: يجب أن تنشئ الحكومات آليات إشراف مستقلة من أجل ضمان الشفافية والمساءلة في مراقبة الاتصالات. وينبغي أن تتمتع آليات الإشراف بالقدرة على الوصول إلى جميع المعلومات المتصلة بإجراءات الحكومة.

سلامة الاتصالات والأنظمة: يجب عدم إرغام مزودي الخدمة أو بائعي العتاد أو البرمجيات على بناء قدرات المراقبة أو ثغرات في أنظمتهم أو الاحتفاظ بمعلومات معينة لأغراض المراقبة الحكومية حصراً.

ضمانات التعاون الدولي: في بعض الأحيان يجوز للحكومات أن تطلب المساعدة من مقدمي الخدمات الأجانب للقيام بالمراقبة. يجب أن يخضع ذلك لاتفاقات واضحة وعلنية لضمان اتباع أكثر المعايير حماية للخصوصية والتي يمكن تطبيقها في كل حالة.

ضمانات ضد المراقبة غير الشرعية: يجب أن يكون هناك عقوبات مدنية وجنائية يتم فرضها على أي طرف مسؤول عن المراقبة الإلكترونية غير القانونية، ويجب أن يملك المتضررون الآليات القانونية الضرورية لإنصافهم بشكل فعال. كما يجب توفير حماية قوية للأشخاص الذين يقرعون ناقوس الخطر ويكشفون عن نشاطات مراقبة تهدد حقوق الإنسان.

وقّك الآن وقع على المبادئ:
https://ar.necessaryandproportionate.org/take-action/EFF